

تحرك عاجل

ينبغي الإفصاح عن مكان مواطن مصري محتجز

قُبض على المواطن المصري مُصعب أحمد عبد العزيز رمضان يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول 2014، بعد أن استدعاه جهاز الأمن الوقائي في إمارة الشارقة في الإمارات العربية المتحدة. ولا يزال مكانه في طي المجهول، وهو عرضة لخطر التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

مُصعب أحمد عبد العزيز رمضان مواطن مصري يعمل مديراً تنفيذياً في إحدى شركات الطاقة في دبي، وهو ابن المستشار الإعلامي السابق للرئيس المعزول محمد مرسي، ومن الأعضاء القياديين في جماعة "الإخوان المسلمين". وقد تلقى مُصعب أحمد عبد العزيز رمضان مكالمة هاتفية في حوالي الساعة الثانية بعد الظهر يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول 2014، استُدعي خلالها للحضور إلى مقر جهاز الأمن الوقائي في مدينة الشارقة، فاتصل بشقيقته وأبلغها بالاستدعاء الذي لم يُفسر سببه، ثم توجه على الفور إلى المقر حيث احتُجز. وفي اليوم التالي، توجهت شقيقته إلى المقر فأبلغت أن شقيقها قد نُقل إلى جهاز أمن الدولة في العاصمة أبو ظبي، ولم يُسمح لها بزيارته أو بتسليم الملابس التي كانت قد أحضرتها له. وفي مساء يوم 24 أكتوبر/تشرين الأول 2014، اتصل مُصعب أحمد عبد العزيز رمضان بشقيقته وقال إنه بخير وسوف يُفرج عنه قريباً. ومنذ ذلك الحين أرسلت أسرة مُصعب أحمد عبد العزيز رمضان، المقيمة في تركيا، عدة رسائل إلى رئيس الدولة وولي العهد، عبر سفارة دولة الإمارات في استانبول، تطلب فيها معلومات عن مكانه وأسباب القبض عليه، ولكنها لم تتلق أية ردود.

وقد اتصلت الأسرة بمحاميين في أبو ظبي، ولكنهم أحجموا عن تقديم العون. ويُذكر أن عدداً قليلاً جداً من المحامين هم الذين يبدون استعداداً للدفاع عن الأشخاص المعتقد أنهم على صلة مع جماعة "الإخوان المسلمين" ممن قبض عليهم جهاز أمن الدولة، وذلك خشية التعرض للمضايقة أو التهيب من جانب السلطات الإماراتية.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات الإماراتية بالإفصاح فوراً عن مكان احتجاز مُصعب أحمد عبد العزيز رمضان وإيضاح الأساس القانوني لاحتجازه؛
- مطالبة السلطات بأن تضمن حمايته من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وكذلك السماح له بالاتصال بمحام من اختياره والحصول على أية رعاية طبية قد يكون في حاجة لها؛
- حث السلطات على الإفراج عنه ما لم تُوجه له على وجه السرعة إحدى التهم الجنائية المتعارف عليها.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 11 مارس آذار 2015 إلى كل من:

رئيس الدولة

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

وزارة شؤون الرئاسة

طريق الكورنيش

أبو ظبي، صندوق بريد رقم 280

الإمارات العربية المتحدة

رقم الفاكس: +971 2 622 2228

البريد الإلكتروني: ihtimam@mopa.ae

ولي عهد أبو ظبي

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبو ظبي

شارع بينونة

أبو ظبي، صندوق بريد رقم: 124

الإمارات العربية المتحدة

رقم الفاكس: +971 2 668 6622

تويتر: MBZNews@

وُترسل نسخ من المناشدات إلى:

وزير الداخلية

الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان

مدينة زايد الرياضية، شارع الخليج العربي

بالقرب من مسجد الشيخ زايد

أبو ظبي، صندوق بريد رقم: 398

الإمارات العربية المتحدة

أرقام الفاكس: +971 2 4414938 / +971 2 4022762 / +971 2 4415780

البريد الإلكتروني: moi@moi.gov.ae

تويتر: SaifBZayed@

**كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين
لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه على
النحو التالي:**

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال
المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

ينبغي الإفصاح عن مكان مواطن مصري محتجز

مُصعب أحمد عبد العزيز رمضان، هو ابن المستشار الإعلامي للرئيس المعزول محمد مرسي. وقد تُوفيت شقيقته حبيبة أحمد عبد العزيز، وكانت صحفية في العشرينات من عمرها، إثر إصابتها برصاصة حية أطلقتها قوات الأمن خلال الفض العنيف لاعتصام ميدان رابعة العدوية في مصر يوم 14 أغسطس/آب 2013. ويُذكر أن ما لا يقل عن 500 من المعتصمين قد قُتلوا في ذلك اليوم في ميدان رابعة العدوية. وقد تقاعست النيابة العامة المصرية و"لجنة تقصي الحقائق" المحلية عن إجراء تحقيقات حقيقية بخصوص قتل المعتصمين يوم 14 أغسطس/آب 2013، وحتى الآن لم يُقدم أي من ضباط الأمن إلى المحاكمة أو يُحاسب عن أعمال القتل هذه. ومنذ عزل الرئيس السابق محمد مرسي يوم 3 يوليو/تموز 2013، شنت قوات الأمن المصرية حملات على أعضاء وأنصار جماعة "الإخوان المسلمين". ويوجد في السجون المصرية ما لا يقل عن 16 ألف شخص، أغلبهم من أعضاء أو مؤيدي جماعة "الإخوان المسلمين"، وبينهم ما لا يقل عن ثلاثة آلاف من القيادات العليا والوسيطه في الجماعة. وبواجه أعضاء وأنصار جماعة "الإخوان المسلمين" المحتجزون في السجون المصرية محاكمات جائرة أدت في كثير من الحالات إلى فرض أحكام بالإعدام إثر محاكمات تفتقر إلى المعايير الدنيا لضمانات المحاكمة العادلة. ومن بين المحكوم عليهم المرشد العام لجماعة "الإخوان المسلمين"، الذي حُكم عليه بالإعدام مرتين على الأقل منذ عزل محمد مرسي.

وقد قبضت سلطات الإمارات العربية المتحدة على عشرات من الأجانب خلال السنوات الأخيرة. وقد تعرض كثيرون منهم للإخفاء القسري، حيث احتُجزوا في أماكن سرية على أيدي مسؤولين رفضوا الإقرار باحتجازهم أو تقديم أية معلومات لأهاليهم، من قبيل أسباب حبسهم والأسس القانونية للحبس ومكان الاحتجاز وظروفه. كما حرمت السلطات أولئك المحتجزين من الحصول على أية مشورة قانونية. وتُعد هذه الظروف انتهاكاً لقوانين الإمارات العربية المتحدة نفسها وكذلك للقانون الدولي. وقد احتُجز كثيرون من المقبوض عليهم رهن الحبس الانفرادي، وقالوا إنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة خلال التحقيق معهم.

ومنذ عام 2012، تعرض عشرات من المواطنين المصريين للإخفاء القسري في الإمارات. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2013، اقتيد 20 مواطناً مصرياً من أماكن احتجازهم السرية لكي يمثلوا للمحاكمة أمام دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا، وذلك بعد أن ظلوا شهوراً رهن الاحتجاز في أماكن غير معلومة. وقد وُجهت لهم عدة تهم، من بينها إنشاء فرع "للتنظيم الدولي" لجماعة "الإخوان

المسلمين " المصرية، وسرقة وتوزيع وثائق حكومية سرية. وفي المحكمة، ادعى كثير من المتهمين أنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي مسؤولي أمن الدولة خلال فترات احتجازهم الطويلة في أماكن غير معلومة قبل المحاكمة، حيث احتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي. وقال هؤلاء المتهمون إنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي ضباط أجبروهم على التوقيع على "إعترافات"، وقد أنكروها في المحكمة. وبالرغم من خطورة هذه الادعاءات، لم يأمر رئيس المحكمة بإجراء تحقيق بشأنها، وقيل تلك "الاعترافات" باعتبارها أدلة، مع أن المتهمين وقالوا إنها انتزعت تحت وطأة التعذيب أو غيره من صور الإكراه.

وقد وثّقت منظمة العفو الدولية بعض حالات المواطنين المصريين الذين قُبض عليهم، في تقريرها الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 بعنوان : لا توجد حرية هنا" - إسكات المعارضة في الإمارات العربية المتحدة"، وهو متاح على الموقع: <http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE25/018/2014/en>.

الاسم مُصعب أحمد عبد العزيز رمضان
النوع: ذكر

رقم الوثيقة: MDE 25/003/2015 الإمارات العربية المتحدة

تحرك عاجل رقم: UA: 21/15
التاريخ: 28 يناير/كانون الثاني 2015